



مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

الدين العام في العراق قراءة تحليلية في المخاطر والتحديات

رسل عباس فاضل

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

- تنامي الدين العام بشكل ملحوظ بعد تنفيذ الموازنة العامة الثلاثية، ويعكس هذا الارتفاع زيادة الاعتماد على الاقتراض الداخلي بشكل أكبر لتمويل العجز في الموازنة العامة خاصة في أوقات انخفاض أسعار النفط، التي تُعدُّ المصدر الأساسي لإيرادات الموازنة العامة في العراق.

- يفرض الدين العام المتزايد مخاطر اقتصادية كبيرة، أولها هو عبء خدمة الدين، الذي يستنزف جزءاً كبيراً من الموازنة العامة ويقلل من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات الأساسية والاستثمارات التنموية.

- تكمن التحديات في غياب الإدارة الفعالة للدين العام وضعف الرقابة، كما أن الاقتراض يتم أحياناً دون وجود خطة واضحة لسداد الديون، مما يزيد من احتمالية التعثر في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك إنَّ عدم الاستقرار وتعدد مراكز القرار يشكل عائقاً أمام تبني سياسات مالية مستدامة وإدارة الدين بفعالية.

- تقدم الورقة عدة توصيات للحد من المخاطر. أبرزها، هو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، ومن الضروري أيضاً تحسين الإدارة المالية وتعزيز الشفافية والرقابة في عملية الاقتراض والإنفاق، وضرورة تبني استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام تتضمن خطة لسداد الديون وتجنب الاقتراض غير الضروري.

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي معضلة مزدوجة تتمثل في اعتماده المفرط على الإيرادات النفطية من جهة، وتزايد حجم الدين العام الداخلي من جهة أخرى. فمع تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، يصبح الاقتصاد عرضة لاهتزازات مالية متكررة تؤدي إلى اختلالات في الموازنة العامة وإلى تنامي مستويات العجز، وقد دفعت هذه الاختلالات الحكومة إلى الاعتماد بشكل متزايد على الاقتراض الداخلي، سواء عبر السندات أو من خلال الاستدانة من الجهاز المصرفي، إلا أن هذا المسار يخلق تحديات إضافية، منها مزاحمة القطاع الخاص على مصادر التمويل، وزيادة كلفة خدمة الدين، إضافة إلى تعميق دوامة المديونية التي تحد من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمار التنموي. في هذا السياق، تصبح دراسة الدين العام الداخلي ضرورة لفهم مخاطره وآثاره على الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحليل التحديات المرتبطة به، بما في ذلك ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد الريعي، وهو ما يشكل محور هذه الورقة.

أولاً- تطور الدين العام في ظل الموازنة الثلاثية - أرقام مقلقة ومؤشرات متصاعدة

شهد الدين العام تطوراً متسارعاً في ظل تطبيق الموازنة العامة الثلاثية (2023-2025)، وهو ما أثار مجموعة من المخاوف الحقيقية بشأن الاستدامة المالية خاصة في ظل تحسن الإيرادات النفطية، إذ تنامت مؤشرات الاقتراض بشكل ملحوظ، خصوصاً في جانب الدين العام الداخلي، إذ مع ارتفاع الإنفاق على الدعم الحكومي، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الرواتب العامة من جانب، ومن جانب آخر الضعف الكبير في تحصيل الإيرادات الضريبية، تعكس هذه المؤشرات اختلالاً هيكلياً واضحاً في إدارة الموارد والإنفاق العام، ويظهر الجدول أدناه مقارنة بين النفقات الفعلية والإيرادات المتحققة فعلياً، لتوضيح مستويات الإنفاق والإيرادات خلال فترة تطبيق الموازنة الثلاثية وانعكاسها على الدين العام الداخلي.

الجدول (1) إجمالي النفقات والإيرادات وصافي العجز/الفائض (2021- 2025)
(مليون دينار)

السنة	إجمالي النفقات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	إجمالي الإيرادات	العجز / الفائض	إجمالي الدين العام الداخلي
قبل الموازنة الثلاثية						
2021	102,849,659	96,622,396	12,459,066	109,081,463	6,231,804	69,912,394
2022	116,959,581	154,038,649	7,658,787	161,697,436	44,737,855	69,495,737
خلال الموازنة الثلاثية						
2023	142,435,636	125,882,218	9,799,047	135,681,266	(6,754,370)	70,557,515
2024	150,527,346	127,536,400	13,237,705	140,774,106	(9,753,240)	83,049,860
التصنيف الأول من 2025	56,712,212	57,052,654	4,951,282	62,003,937	5,291,725	85,535,994

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد، على وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات، الحساب الفعلي للسنوات المذكورة.

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات المذكورة.
- الأرقام ما بين الأقواس تُشير إلى أن القيم سالبة.

من خلال الجدول (1) يُلاحظ أنّ هنالك فوائض فعليةً تحققت خلال عامي (2021، 2022) نتيجة للصعود التدريجي في أسعار النفط خاصة وأن العالم قد دخل مرحلة التعافي من الجائحة بالإضافة إلى عودة الأسواق إلى ديناميكيته وارتفاع الطلب في قطاع الطاقة نتيجة لذلك بلغ متوسط سعر النفط (70) دولار وهذا ما يتضح أثره على الموازنة العامة في عام (2021)، أمّا عام (2022) فشهد طفرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة العوامل الجيوسياسية المتعلقة في الحرب الروسية - الأوكرانية. ومع تنفيذ الموازنة العامة الثلاثية توسعت الحكومة في النفقات الحاكمة نتيجة لتوظيف أعداد كبيرة في القطاع العام الذي يعاني من التوسع غير المدروس في الأساس، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الحماية الاجتماعية مما أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع النفقات الجارية، وعلى الرغم من وجود تحسن في الإيرادات غير النفطية فإنها لازالت منخفضة، لذا بقيت الإيرادات النفطية هي الأساس في الاعتماد عليها لتلبية وسدّ كافة النفقات وهذا ما جعل الحكومة تذهب إلى خيار الاقتراض الداخلي كخيار سهل وبديل لسد فاتورة الأجور والرواتب وبعض النفقات التشغيلية الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية.

ونلاحظ من الجدول (1) تطور الدين العام الداخلي من (70,577) تريليون دينار في عام (2023) إلى (85,535) تريليون دينار في النصف الأول من عام (2025) وبمعدل نمو مقداره (21%)، ويعود سبب الارتفاع في الدين العام الداخلي إلى الاقتراض الذي قامت به وزارة المالية على الرغم من أنّ أسعار النفط خلال عامي (2023) و(2024) بلغت معدلات مرتفعة وصلت إلى نحو (100) دولار للبرميل . إنّ استمرار تسجيل العجز المالي وارتفاع مستويات الدين الداخلي يثير العديد من التساؤلات، إذ كان من المتوقع أن تؤدي هذه الإيرادات النفطية المرتفعة إلى تقليص الحاجة إلى الاقتراض لكن ومع ذلك، شهد الدين الداخلي ارتفاعاً ملحوظاً، ويمكن تلخيص أبرز الأسباب الموجبة لذلك على النحو الآتي:

• **نصت المادة (1) أولاً** من قانون الموازنة العامة الاتحادية للأعوام الثلاثة (2023-2025) باحتساب الإيرادات المخمّنة من تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر (70) دولاراً للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (3,500,000) بضمنها (400,000) برميلاً عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان وتقيّد جميع الإيرادات المحقّقة

إيراداً نهائياً للخزينة العامة، إلا أن هناك تعطيلاً وعدم التزام من قبل الإقليم فيما يتعلق بتسليم إيراداته النفطية للحكومة الاتحادية مما سبب اختلالاً في هيكل الإيرادات التي لم تكف لتغطية النفقات العامة مما اضطر الحكومة الاتحادية عبر وزارة المالية لأن تلجأ إلى إصدار سندات الإنجاز وهي إحدى أدوات الدين الداخلي لسد نفقاتها.

● **التوسع في فاتورة الرواتب والأجور:** من الأسباب التي دفعت إلى تضخم النفقات العامة في جانبها الجاري هو الارتفاع في فاتورة الرواتب والأجور خاصة في ظل الموازنة الثلاثية بسبب التوسع في التعيينات الحكومية الجديدة في القطاع وتثبيت المتعاقدين، إذ بلغ عدد الدرجات المستحدثة بموجب قانون الموازنة الثلاثية (729,608) ألف درجة وظيفية، مما أدى إلى زيادة الالتزامات الثابتة في الموازنة العامة، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام قبل الموازنة الثلاثية (3,263,834) مليون موظف، مع ملاحظة أن هذا العدد لا يشمل الموظفين العاملين في شركات التمويل الذاتي، ولكن ارتفع عدد الموظفين في الموازنة الثلاثية إلى (4,074,697) مليون موظف بمعدل تغير (24%). أمّا في ما يتعلق بإجمالي الإنفاق الفعلي على فاتورة الرواتب والأجور الفعلية فيمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه:

الجدول (2) مقارنة مقدار الإنفاق الفعلي على فاتورة الرواتب والأجور خلال السنوات (2021- 2025)

(مليون دينار)

المرحلة	السنة	تعويضات الموظفين (فعلي)	إجمالي النفقات	تعويضات الموظفين إلى إجمالي النفقات %
قبل الموازنة الثلاثية	2021	42,446,670	102,849,659	41
	2022	43,614,045	116,959,581	37

المرحلة	السنة	تعويضات الموظفين (فعلي)	إجمالي النفقات	تعويضات الموظفين إلى إجمالي النفقات %
خلال الموازنة الثلاثية	2023	47,216,759	142,435,636	33
	2024	60,053,380	150,527,346	40
	النصف الأول من 2025	30,025,045	56,712,212	52

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات، الحساب الفعلي للسنوات المذكورة.

يُلاحظ من الجدول أعلاه ملامح التغيير عبر السنوات، ما قبل الموازنة الثلاثية (-2021) 2022) بلغت نسب التعويضات من إجمالي النفقات العامة ما بين (37-41%)، وعلى الرغم من استقرار النسبة فإنها تعكس هيمنة فاتورة الرواتب على النفقات العامة. أما خلال تطبيق الموازنة العامة الثلاثية (2023-2024) فيُلاحظ أن تعويضات الموظفين بلغت (60) ترليون دينار في عام (2024) بسبب تعيينات حملة الشهادات العليا والأوائل فضلاً عن تثبيت المتعاقدين التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة.

في النصف الأول من عام (2025) استمر الارتفاع في فاتورة الرواتب إذ بلغت نسبتها للإنفاق العام (52%) ولا بد أن ننوه إلى أن هذه النسبة في ظل عدم وجود جداول لعام (2025) وإيقاف الترفيعات والعلاوات أي أنه في حال إطلاقها سترتفع الفاتورة لنسبة أعلى من المذكورة وهذا ما يدل على ارتفاع العبء المالي والذي يحد من مرونة الموازنة وأن هذه الفاتورة هي نفقات حاکمة وبالتالي سيكون من الصعب تقليصها في المدى القصير أو المتوسط.

● **تعديل المادة (12) ثانياً/ج** من قانون الموازنة فقد نصت المادة السابقة على احتساب كلف الإنتاج والنقل والتشغيل بما يساوي معدل كلف الإنتاج والنقل في وزارة

النفط الاتحادية)، لتصبح المادة ج/1 (تتولى وزارة المالية تعويض حكومة الإقليم من النفقات السيادية من كلف الإنتاج والنقل وعن الكميات المنتجة في الإقليم واحتساب الكلف التخمينية العادلة للإنتاج والنقل لكل حقل على حدة وتعويض كلف الإنتاج والنقل كسلف بمعدل 16 دولار للبرميل).

بناءً على الخلافات السياسية القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بشأن تسليم الإيرادات النفطية، جرى الاتفاق على تعديل الفقرة (ج) من المادة (12/ثانياً). غير أن نص التعديل المقترح يتضمن إشكاليات جوهرية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- **تحديد معدل ثابت للكلفة:** يُعدُّ هذا الإجراء غير دقيق، لاسيما في ظل التقلبات المستمرة في المنطقة، حيث طرأت تغييرات كبيرة على أسعار الخدمات أو أجور النقل والتشغيل. وعليه فإن تثبيت كلفة الإنتاج والنقل لا يعكس الواقع الاقتصادي المتغير.

2- **تعميق العجز المالي:** إن تحميل وزارة المالية مسؤولية تغطية كلف إنتاج ونقل نفط الإقليم يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة النفقات العامة. وقد أظهرت البيانات الفعلية أنَّ هذا التوجه يوسِّع من حجم التعويضات ضمن النفقات الجارية، خاصة مع اعتماد الموازنة على النفط كمصدر رئيس للإيرادات. وبذلك، فإنَّ أيَّ تراجع في أسعار النفط العالمية سيفاقم العجز المالي ويزيد من هشاشة الاستقرار المالي للدولة.

● **ضعف جباية الإيرادات غير النفطية** على الرغم من ارتفاع حصيلة الإيرادات غير النفطية في الأعوام (2023، 2024، 2025) وارتفاع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى (9%) مقارنة في الأعوام السابقة التي كانت في أفضل مستوياتها تصل إلى (5%) فإنَّ هذا الارتفاع ليس بالمستوى المطلوب الذي يوازي الارتفاع في الإنفاق العام.

وفيما يتعلق بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يستخدم لقياس مستوى مديونية الدولة مقارنة بحجم اقتصادها أي مقارنة بناتجها خلال السنة، إذ إنَّ ارتفاع نمو الدين الذي يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل حالة سلبية والعكس يمثل

حالة إيجابية، بلغت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 (38.5%) وهو يُعدُّ نمواً مرتفعاً جداً مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ مقداره آنذاك (215) تريليون دينار للأسباب ذاتها وإذا أردنا قياس حجم الدين العام الداخلي نسبة من الإيرادات العامة الفعلية نرى أنَّ النسبة تصل إلى (61.4%) مقارنة بنسبتها لعام 2022 إذ كانت (43%) وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى عدم إمكانية استدامة الدين في السنوات القادمة.

ثانياً- العبء المالي المتزايد - خدمة الدين العام استنزاف مستمر للموازنة

يشكل ارتفاع خدمة الدين العام أحد أبرز التحديات التي تواجه الموازنة العامة للدولة، إذ يؤدي هذا الارتفاع إلى تآكل الحيز المالي المتاح للإنفاق على البرامج التنموية والاستثمارية. بحسب بيانات وزارة المالية- الحساب الفعلي لعام (2024) بلغت خدمة الدين (9.3) تريليون دينار عراقي، أي ما يعادل (7.2) مليار دولار وهو ما يمثل نسبة تقارب (6%) من إجمالي الإنفاق العام، إذا ما قارناها بإجمالي الإنفاق السنوي المخصص لقطاعات حيوية مثل التعليم والصحة، وهو ما يعبر عن اختلال واضح في هيكل أولويات الإنفاق العام حيث تموّل الالتزامات المالية من موارد الدولة على حساب رأس المال البشري.

تتفاقم هذه المشكلة في ظل الالتزامات المالية المتزايدة نتيجة التوسع في الاقتراض لاسيما الاقتراض الداخلي وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام (2023) الذي حذّر من استمرار العراق بالتوسع في هذا النهج لأنه سيؤدّ تصاعداً كبيراً في كلفة خدمة الدين مستقبلاً، إذ يتوقع الصندوق أن تبلغ مدفوعات الدين العام قرابة (11) تريليون دينار بحلول عام (2026) في حال لم يتم تنفيذ إصلاحات مالية حقيقية.

ثالثاً- تأثيرات الاقتصاد الكلي - نمو منخفض وبطالة مرتفعة

في خضم الجدل الدائر حول تزايد معدلات الدين العام الداخلي في العراق، يتبنى بعض الخبراء الاقتصاديين وجهة نظر تبدو متفائلة، مفادها أن هذا النوع من الدين «لا يشكل أيّ مخاطر مالية سيادية»، باعتبار أن الدولة تقتض من صناديق حكومية

ومؤسساتها المصرفية، مما يجعل الأمر مجرد تحويلات داخل الميزانية العمومية، بينما يرى آخرون أن الدين الداخلي أقل خطورة مقارنة بالدين الخارجي. إلا أن هذه الرؤية تتجاهل حقائق اقتصادية جوهرية، وتغفل عن مخاطر حقيقية تهدد النمو الاقتصادي طويل الأمد، أبرزها ظاهرة المزاحمة إلى الخارج (Crowding Out Effect). صحيح أن الدين الداخلي لا يحمل مخاطر مباشرة تتعلق بسداد العملات الأجنبية أو شروط الدائنين الدوليين، كما هو الحال في الدين الخارجي، إلا أن ذلك لا يجعله خياراً آمناً. فعندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي أو السوق المالي، فإنها تسحب السيولة المتاحة من القطاع الخاص، مما يحد من قدرة المستثمرين في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم. وهنا تكمن المفارقة الخطيرة: فبدلاً من توجيه الموارد نحو استثمارات منتجة، تعيد الحكومة تدويرها في نفقات تشغيلية، غالباً ما تكون استهلاكية وغير مولدة للنمو.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن الاقتراض الحكومي المفرط يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص، حيث ترتفع أسعار الفائدة بسبب تنافس الحكومة مع الشركات والأفراد على نفس الموارد المالية. وبالنتيجة ينخفض الاستثمار الخاص، الذي يُعدُّ المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المستدام.

على الرغم من التوسع الكبير في الاقتراض خلال السنوات الماضية، فإن مؤشرات الاقتصاد الكلي لم تشهد تحسناً ملموساً:

- معدل النمو الاقتصادي ظل متذبذباً عند متوسط (2.7%) بين عامي (2015 - 2023)، وهي نسبة متواضعة لا تعكس أي طفرة تنموية.
- البطالة انخفضت من (16.5%) في 2024 إلى (13.5%) في 2025، لكن هذا الانخفاض جاء نتيجة التعيينات الحكومية، وليس بسبب نمو القطاع الخاص أو زيادة الاستثمارات.
- الاستثمار العام شهد تراجعاً ملحوظاً، حيث لم تتجاوز نسبة النفقات الاستثمارية (16%) من الموازنة خلال عامي (2023-2024)، على الرغم من أن المخطط

يفترض أن تكون نسبتها (24%) وهذا يؤكد أن الغالبية العظمى من القروض توجهت نحو النفقات التشغيلية، وليس المشاريع التنموية.

ولابد من الإشارة إلى أن الاستدانة الداخلية، وإن بدت «آمنة» في المدى القصير، فإنها تُضعف قدرة الاقتصاد على النمو في الأجل الطويل. فبدلاً من بناء قاعدة إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل وزيادة الدخل القومي، يتم إهدار الموارد في تغطية عجز متكرر في الموازنة. إذا استمر هذا النهج، فسيجد العراق نفسه أمام مفترق طرق: اقتصاد يعتمد على الاقتراض لتمويل الاستهلاك، مع تراجع مطرد في دور القطاع الخاص وقدرته على قيادة عجلة التنمية.

رابعاً- تداعيات الدين الداخلي على السياسة النقدية والتضخم

مثل التضخم في الاقتصاد العراقي لغزاً ظاهرياً، حيث انخفض المعدل السنوي من (4%) في عام (2023) إلى (2.5%) في عام (2025). على الرغم من ارتفاع الدين العام الداخلي واتباع سياسة إنفاق توسعي فإن قراءة متعمقة للسياق تكشف عن ديناميكيات معقدة تختزل إشكاليات الهيكل الاقتصادي العراقي برمته.

وفي صلب هذه المعادلة تقف إشكالية التمويل الحكومي عبر أدوات الدين الداخلي، فعندما تلجأ الحكومة إلى إصدار سندات خزينة تشتريها المصارف الحكومية بخضم من البنك المركزي، تتولد حلقة مفرغة: وهي زيادة في الموجودات بالميزانية العمومية للبنك المركزي يقابلها توسع في العملة المصدرة. وتشير إحصائيات البنك المركزي العراقي إلى أن العملة المتداولة ارتفعت من (87) تريليون دينار في عام (2022) إلى (101) تريليون دينار في عام 2023، مع انخفاض طفيف إلى (100) تريليون دينار في عام (2025)، وأن هذا التوسع النقدي غير المواكب لنمو حقيقي في الناتج المحلي، يخلق ما يعرف بـ "التضخم المدفوع بالطلب النقدي غير الإنتاجي" لكن المفارقة تكمن في انخفاض التضخم بالرغم من هذه المؤشرات المقلقة. ويمكن تفسير ذلك من خلال عدة عوامل مترابطة:

● **العوامل الخارجية:** لعبت هذه العوامل دوراً حاسماً في المساعدة على استقرار

أسعار النفط حول 80-85 دولاراً للبرميل في الحفاظ على تدفق العملة الصعبة، مما يمكن البنك المركزي من التدخل بقوة في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الدينار أمام الدولار. كما أسهم الانخفاض العالمي في معدلات التضخم خلال عام (2024) في تخفيف ضغوط الواردات.

● **طبيعة التمويل الحكومي:** الذي يبقى عاملاً حاسماً. فاعتماد العراق شبه الكلي على إيرادات النفط في تغطية العجز بدلاً من اللجوء المفرط إلى الطباعة النقدية حال دون انزلاق الاقتصاد إلى دوامة التضخم الجامح. كما أن ضعف انتقال الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى القاعدة الاستهلاكية العريضة، بسبب ارتفاع البطالة وضعف القطاع الخاص، خفّف من الضغوط التضخمية.

غير أن هذه الصورة الإيجابية الظاهرية تُخفي تشوهات هيكلية عميقة. فالتوسع النقدي غير المواكب لنمو إنتاجي يؤدي إلى تشوه هيكل الأسعار النسبية، حيث تسبق الأسعار الأجور في الارتفاع، مما يقوض القوة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة، وخلق هذا الوضع حالة من عدم اليقين النقدي تثني المستثمرين عن المشاريع طويلة الأجل، محولة رؤوس الأموال إلى استثمارات تحوُّطية قصيرة الأجل.

وغالباً ما يجد البنك المركزي العراقي نفسه في معضلة وجودية بين ضرورة تمويل العجز الحكومي من جهة، ومسؤوليته في الحفاظ على الاستقرار النقدي من جهة أخرى، يصبح أي قرار لسياسة نقدية مقيّداً بهذه التناقضات، وهذا الوضع يقود إلى فقدان تدريجي لفعالية الأدوات النقدية، ويحول التضخم من ظاهرة آنية إلى سمة هيكلية في الاقتصاد العراقي.

على الرغم من أن الإحصائيات الرسمية تُظهر صورة مُطمئننة لمسار التضخم، فإنّ التحليل العميق يكشف هشاشة هذا الاستقرار. فبقاء الاقتصاد العراقي رهناً لتقلبات أسعار النفط، مع استمرار التشوهات الهيكلية في السياسات المالية والنقدية، يجعل أي تحسن تضخمي مؤقتاً وقابلاً للانعكاس عند أول صدمة خارجية. مما يفرض إعادة نظر

جذرية في نموذج التمويل الحكومي وتعزيز الإيرادات غير النفطية، كشرط أساسي لتحقيق استقرار نقدي دائم.

خامساً- أزمة الحوكمة المالية - غياب الاستراتيجية وازدواجية القرار

يفتقر العراق إلى استراتيجية شاملة لإدارة الدين العام، كما أن هناك ضعفاً في التنسيق بين الجهات المعنية، ومنها وزارة المالية والبنك المركزي، إضافة إلى غياب الرقابة البرلمانية الفعالة على عمليات الاقتراض، ومن أبرز الإشكاليات:

● **غياب استراتيجية شاملة لإدارة الدين العام:** هناك غياب واضح لرؤية الاستراتيجية التي تحكم عملية الاقتراض، حيث يتم اللجوء إلى الدين العام كحل سريع لسد عجز الموازنة دون تحديد أهداف واضحة لهذا الاقتراض، فبدلاً من توجيهه نحو مشاريع استثمارية مُدرةً للدخل، يُستخدم لتمويل النفقات الجارية مثل الرواتب والدعم، مما يحوله إلى عبء مستقبلي دون عوائد تنموية، فضلاً عن عدم وجود معايير محددة لضبط حجم الدين مقارنةً بالنتائج المحلي أو الإيرادات، مما يُعرّض الاقتصاد لمخاطر عدم الاستدامة المالية.

● **ازدواجية القرار بين وزارة المالية والبنك المركزي:** تظهر أزمة التنسيق جليةً بين وزارة المالية والبنك المركزي، حيث تقوم الأولى بإصدار سندات الخزينة لتمويل العجز دون تقييم كافٍ لتأثيراتها النقدية، بينما يُضطر البنك المركزي إلى شراء هذه السندات بخضم، مما يؤدي إلى زيادة غير مدروسة في الكتلة النقدية، وهذا التضارب في الأدوار يخلق تضخماً كامناً، إذ تنمو العملة المتداولة دون زيادة مقابلة في الإنتاج، كما حدث عام 2023 عندما قفزت العملة المصدرة إلى 101 تريليون دينار بسبب هذه الممارسات.

● **إهدار الفرص التنموية للدين العام:** يتم توجيه أغلبية الديون نحو تغطية العجز الجاري بدلاً من تمويل مشاريع البنية التحتية أو القطاعات الإنتاجية، وحتى عندما

تُستخدم لتمويل الاستثمار فإنها تذهب لمشاريع غير مدروسة تفتقر إلى دراسات الجدوى، مثل مشاريع الإسكان غير المكتملة أو الصروح الحكومية الفاخرة. ونتيجة لذلك، لا يُسهم الدين في تحفيز النمو أو خلق فرص عمل، بل يزيد من الأعباء المالية دون عائد اقتصادي أو اجتماعي ملموس.

● **غياب التقييم الاقتصادي والاجتماعي للاقتراض:** قبل إصدار أي دين، لا يتم تحليل آثاره المحتملة على الاقتصاد الكلي، مثل تأثيره على التضخم أو سعر الصرف أو القطاع الخاص، كما يُهمل تقييم العوائد الاجتماعية للمشاريع الممولة بالديون، مما يؤدي إلى تمويل مشاريع غير ذات أولوية بينما تتراجع الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. هذه الممارسات تُبقي الاقتصاد العراقي في حلقة مفرغة من الاقتراض لسداد الديون، دون تحقيق تنمية حقيقية.

توصيات لإعادة ضبط المسار المالي

في ضوء ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- على وزارة المالية أن تعمل على إصلاح جذري لنظام إدارة الدين العام من خلال وضع سياسة وطنية شاملة تحدد بوضوح حدود الاقتراض ووضع آليات صارمة للمتابعة ويشترك فيها الاقتصاديون المختصون.

2- تنويع مصادر الإيرادات والتركيز على الإيرادات غير النفطية والاستمرار بتطبيق الإصلاحات الضريبية وتحسين جباية إيرادات القطاعات الخدمية مثل الكهرباء والموانئ باستخدام أنظمة تحصيل متطورة.

3- تحديث الأطر القانونية والمؤسسية بما في ذلك تعديل قانون الإدارة المالية العامة ليشترط دراسات الجدوى للمشاريع الممولة بالديون، كما يلزم بناء قدرات الكوادر الحكومية وإشراك المختصين في مجال التحليل المالي وإدارة المخاطر، مع إشراك أوسع للقطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الرقابة والمتابعة.

الخاتمة

يتضح من خلال ما سبق أن الدين العام الداخلي في العراق ليس مجرد مسألة مالية تقنية، بل هو انعكاس لطبيعة البنية الاقتصادية، والخيارات السياسية التي سادت منذ عقود، وغياب التنوع الاقتصادي، والاعتماد الريعي المفرط على النفط، وضعف الإدارة المالية العامة، كلها عوامل أسهمت في تكريس دوامة المديونية وتعميق هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الأزمات. إن خطورة الدين لا تكمن في حجمه فقط، بل في آثاره المتشابكة على الاستقرار المالي والنقدي، وعلى قدرة الدولة في تمويل التنمية وتلبية احتياجات مواطنيها.

ومن هنا، فإن معالجة الدين العام الداخلي تتطلب رؤية شاملة تعيد التفكير في نموذج التنمية القائم برمته، وتوازن بين متطلبات الاستقرار قصير الأمد وأهداف التنمية بعيدة المدى، وإن تجاوز المعالجات الظرفية نحو بناء سياسة مالية رصينة، يمثل الخطوة الأولى في تحويل التحدي إلى فرصة، وفتح الطريق أمام اقتصادٍ أكثر توازناً واستدامة، قادر على مواجهة صدمات المستقبل وصياغة عقد اجتماعي واقتصادي جديد يحقق العدالة والاستقرار.

المصادر:

- 1-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الاجتماعية والسكانية.
- 2-صندوق النقد الدولي، البيان الختامي لخبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة للعام 2025، متاح على الرابط الآتي: <https://www.imf.org/>
- 3-وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات، الحساب الفعلي (-2021) (2025)
- 4-وزارة المالية، دائرة الدين العام، تقرير الشفافية 2024.
- 5- وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة الثلاثية (2023 - 2025)
- 6-البنك المركزي العراقي،النشرات الإحصائية (2023-2024).
- 7- محمد هاشم حلو، تأثير الموازنة العامة الثلاثية على استدامة الدين العام الداخلي في العراق، مركز البيان للبحوث والدراسات.

هوية البحث

اسم الباحث: رسل عباس فاضل - باحثة في الشأن الاقتصادي والمالي.

عنوان البحث: الدّين العام في العراق: قراءة تحليلية في المخاطر والتحديات

تأريخ النشر: أيلول - سبتمبر 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org